الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية

كلمة وزير المالية في الجلسة العامة لمناقشة مشروع موازنة ٢٠٢٢

دولة الرئيس،

استمعتُ بالأمس وبتمعّن، إلى ما تَفضّل به جميع السادة النواب، الذين توالَوا على هذا المنبر، وهو لسان حال كل اللبنانيين، وأنا وعائلتي جزء منهم، أُعاني وأعي حجم الأزمة، وأتفهّم الحرقة التي تحُزُّ في النفوس، على واقعٍ وصل الى أشدّ مراحل التأزّم والإختناق....
وهو واقعٌ لم يعتدهُ اللبنانيون، لا يستأهلون عقوبته الظالمة.

لكن يا دولة الرئيس، وأنا من موقعي المتألّم والمسؤول في الوقت نفسه، أقول لو أي زميل أو أي لبناني عادي ألقيت عليه المسؤولية المالية، وتبيَّن بالوقائع والأرقام الجافّة وغير الجافة، حقيقة إنعكاس الأزمة على إستمرارية دورة الحياة العامة، وأثرها على الواقع الإقتصادي والإجتماعي والإنساني برُمَّته، لَمَا تقدَّم الى مجلسكم الكريم بموازنة تخرج عن أرقام هذه الموازنة وبُنودها...
فهي موازنة إستثنائية – طارئة وملّحة، لإلتقاط الأنفاس إذا صح التعبير.
ومعالجة الواقع الذي نمر به، يتطلب تضافر كل الأصوات من الأصوات الكريمة الهادئة التي تُترجم في جُهدٍ وطنيٍ جامع، للخروج من الأزمة، لا صُراخاً يذهب صَداه في الهواء.....

دولة الرئيس ما نشهده اليوم،

ما يجري داخل المصارف وعلى ابوابها و ما قد ينتج عن تداعياتها امر يخشى ان يقوّض الاستقرار، وما سعينا في هذه الموازنة، واستكمالا في موازنة ٢٠٢٣، مع غيرها من القوانين الاصلاحية التي اقرها وسوف يقرها مجلسكم الكريم، ومنها هيكلة المصارف، الا اختراق لابواب الاصلاح التي تتلائم مع اقتراحات صندوق النقد الدولي التي تحفظ اول ما تحفظ حقوق المودعين.

دولة الرئيس،

أكثر من ثلاث سنوات ولبنان يواجِه أزمات على مستوياتٍ مختلفة في ظِل حِصار إقتصادي خانق (أزمات مالية، نقدية، إقتصادية، إجتماعية، صِحية وبُنيوية) مَسَّت بكافةِ مؤسساتهِ ومختلفِ القطاعات، وخَلْخَلت الإستقرار الإجتماعي.

بالنسبة لتخطّي المهلة الدستورية لتقديم مشروع الموازنة:

ان الحكومة قد استلمت مهامها فعلا في ايلول ٢٠٢١ حيث باشرت في اعداد الموازنة الا ان التقلبّ الحادّ حينها في اسعار الصرف ادى الى اعادة احتساب التوقعات مرات عديدة ومتتالية بالاضافة الى مناقشات مستمرة مع الادارات، مما أخّر انجاز مشروع الموازنة وفق المهل الدستورية الى حين تم الاتفاق على **اتخاذ المعدل الوسطي لسعر الصرف للاشهر الثلاثة الاخيرة من العام كمعيار لاعدادها.**

لقد أَتت حكومتُنا في ظل تدهورِ العِملة المحلية، واستمرارٍ حادّ لتقلّبات أسعار الصرف، ونِسَب تضخُّم فاقت الـ ١٠٠٪ (بلغ التضخم ١٥٥٪ نهاية عام ٢٠٢١ و ١٦٨٪ في شهر تموز ٢٠٢٢) ورُكود إقتصادي على مدى أربع سنواتٍ متتالية

وانخفاضٍ في إجمالي الناتج المحلي بأكثر من ٥٠٪ (تقلّص حجم الاقتصاد بطريقة حادّة فتراجع الناتج المحلي من حوالي ٥٥ مليار $ عام ٢٠١٨ الى ٢٠ مليار $ مقدّر عام ٢٠٢١) ، فأتت كـ"حكومة طوارئ"، لكي تعتني بحاجاتِ المواطنين ككُلّ على أثرِ الأزمات المُتتالية، لا سيما بحاجات أكثر من ٢٦٠ ألف من العاملين في القطاع العام بكافة أسلاكه ومتقاعِديه، فتُؤمِّن الحد الأدنى من التغطيةِ الصحية والعطاءات الى جانب المِنح الإجتماعية.

وعلى هذا الأَساس تمّ إعداد مشروع الموازنة العامة لعام ٢٠٢٢ التي تُمثل برأينا موازنة طارئة، تهدف الى معالجة الأوضاع المعيشية الراهنة للمواطنين، لا سيما الأوضاع الصحية والإجتماعية، كونها الأَكثر إِلحاحًا، كما ويهدف الى تأمين الإستقرار المالي والنقدي من خلال تصحيح أَثَر التشوُّهات الناتجة عن الأزمات المتتالية. وهذا ما حصل في كثير من دول العالم بدايةً والتي الحقتها في ما بعد بخطوات إصلاحية، وهكذا سيكون الحال ايضاً في لبنان خلال العام ٢٠٢٣.

أسوة بمختلف الدول G7 التي عانت من ازمات صحية واقتصادية خلال العامين السابقين كان لا بد من اعداد موازنة لعام ٢٠٢٢ تراعي الحاجات الاجتماعية والصحية والمعيشية الطارئة ويستتبعها موازنة ٢٠٢٣ تهدف الى الاصلاحات الماكرو اقتصادية. ولذلك **لا يمكننا ان نحمّل موازنة عام ٢٠٢٢ اكثر من الاجراءات الفورية الملحّة لمعالجة الازمات اليومية التي تعيشها الادارات والتي يعيشها المواطن اللبناني .**

فالإنتقاد أَنها موازنة مجرّدة من رُؤية إصلاحية ليس إنتقادًا صائبًا إطلاقاً، لأن التصحيح بعد الإنهيار هو أوّل مراحِل الإصلاح.

دولة الرئيس لا يُخفى على المجلس الكريم، نِقاط أساسية لا بُدَّ من ذِكرها:

١. إن تدهور سِعر الصرف وتَعَدُدِه كَبَّدَ المالية العامة خسائر كبيرة على صعيد **الإيرادات** التي تراجعت من ٢٢٪ كمعدّل وسطي ما قبل الأزمات الى ١٠٪ من الناتج المحلي عام **٢٠٢١**، في حين أن الإيرادات الداخلية تبقى المصدر الأبرز لتمويل النفقات نظراً لعدم إمكانية اللجوء الى الأسواق المالية بعد التَعثُّر عن دفع المستحقّات للجهات الدائنة.

٢. أنه على أثر تدهور سِعر الصرف أيضاً ومع تقلُّص الإمكانيات التمويلية المتاحة **تراجع الإنفاق العام** من حوالي ٣٠٪ خلال عامي ٢٠١٨-٢٠١٩ الى ١٢٪ من الناتج المحلّي عام ٢٠٢١، وبالأخصّ تراجع **الإنفاق الأولي** أي الإنفاق خارج خدمة الدين بما في ذلك رواتب وأجور ونفقات تشغيلية من معدّل ٢٠٪ ما قبل الأزمات المتتالية الى ٩٪ من الناتج المحلي عام ٢٠٢١، مما إنعكس سلباً على إنتاجية

العمل في الإدارات العامة وقُدرتِها على تلبيةِ إحتياجاتِ المواطنين وتأمين الخدمات العامة بالشّكل الأنسب.

٣. إن تراجع **الإنفاق الإستثماري** الى مستويات مُتدنِيّة جداً ٠.١٪ من الناتج المحلي عام ٢٠٢١ مما حال دون عملية النهوض الإقتصادي وتأمين نِسَب نُموٍّ وفُرَص عمل كافية.

بالنسبة لانخفاض الانفاق الاستثماري، نشير الى انّ أحد اسباب انخفاض الانفاق الاستثماري هو عدم قبول المستثمرين (مقاولين – تجار...) التعاقد مع الدولة بسبب التعاقد بالليرة (استناداً لقانون المحاسبة العمومية) و ارتفاع المتزايد لسعر الدولار الاميركي مما يحملهم خسائر كبيرة.

وعلى خلفيّة كلّ هذه التطّورات، جاء مشروع موازنة ٢٠٢٢ لتصحيح الأوضاع المالية والمعيشيّة كمرحلةٍ طارئة قبل السير بالعمل على الإصلاحات الهادفة الى التعافي المالي والإقتصادي على المدى المتوسّط.

دولة الرئيس...

مرَّت أكثر من ثمانية أشهر على العام ٢٠٢٢ والموازنة لم تُقَرّ، وبالتالي فإن **الواردات التي كانت مُرتقبة** في مشروع الموازنة للعام ٢٠٢٢ لن تُحَصَّل بالكامل نظراً لعدم تفعيل الإجراءات التصحيحية المَرجُوَّة في مواد الموازنة،

وبما أن **سعر الصرف المُعتمد لإستيفاء الرسوم والضرائب في مشروع الموازنة** (٢٠،٠٠٠ ل.ل. للدولار الاميركي) كان المِحور الأساسي في **تقدير إيرادات الموازنة** عند إعدادها، أتى تعديل الإيرادات المرتقبة بعدما تعذَّر التوافق على السعر المُقترح، آخذاً بعين الإعتبار تطبيق السياسات التصحيحية **خلال الأشهر الأخيرة فقط من العام** *(مقارنةً مع تطبيقها خلال ما يقلّ عن ٩ أشهر من العام)* وِفق سِعر صرف مُقترح يَقُلُّ عن سعر الصرف المعتمد في مشروع الموازنة. مع التأكيد أن اعتماد سعر صرف ٢٠٠٠٠ ل.ل. كان ليُخفِّض العجز المرتقب أقلّه ٢٧% مقارنة مع اعتماد سعر الصرف المُطالب بإعتمادِه.

أما على صعيد **الإنفاق** ما زالت المالية حتى اليوم تُصْرفُ على **قاعدةِ الإثني عشرية**، مما يَحُدُّ سَقْف الإنفاق لعام ٢٠٢٢ فيَبقى المصروف الفعلي المُرتقب ما دون مُجمَل إعتمادات مشروع الموازنة العامة، كما وأنَّ غِياب مصادر تمويليّة (خارج الإيرادات الداخلية) يُبقِي الإنفاق المَصْروف مَحدودًا، فالإمكانيات التمويلّية المُتاحة اليوم تَحُدّ من مستويات الإنفاق العام.

وبناء عليهِ، وعلى أثر جلسات المناقشة المتتالية في لجنة المال والموازنة تَمَّ إقتراح تخفيض سَقف الإنفاق في مشروع موازنة ٢٠٢٢ من 47.328 مليار

ل.ل. الى 37.859 ل مليار ل.ل. لضَبط عَجز الموازنة حِرصاً على الإستقرار المالي والنقدي. *(فقد تم الغاء ١٠٠٠ مليار ل.ل. من فوائد سندات الخزينة لصالح مصرف لبنان كما تخفيض ٣٠٦٤ مليار ل.ل. من بند ١٥ "منافع اجتماعية" المخصصة للمساعدة الإجتماعية بحيث انها ستصرف بواسطة سلف خزينة، بالإضافة الى الغاء 5430 مليار ل.ل. من احتياطي الموازنة)* وبالتالي فقد أصبح عجز الموازنة المرتقب حوالي ١٣٥٠٠ مليار ل.ل. اي ما يوازي ٣٦ %من مجمل الانفاق.

دولة الرئيس...

يَبقى توحيد سعر الصرف على صعيد الإقتصاد الكلّي، هو ركيزةُ سياسة التعافي والإستقرار، واعتمادُ أسعارِ صرفٍ متقاربة، لجهة تحصيل الإيرادات والإنفاق يصبّ في هذا الإطار ويضمنُ ضبطَ العجز المالي.

فإنّ استيفاءَ الرسوم والضرائب على أسعار صرف تَتَقارَب مِن مِنصّة صيرفة هو الخيار الوحيد المرجو، لإن اعتماد أسعار صرفٍ ما دون ذلك لتحصيل الواردات، في حين أن الخزينة غالباً ما تُنفِق على أسعار صرف صيرفة وما فوق، تؤدّي الى فجوة في التمويل مما يُشَكِّل ضغوطات مُتفاقِمة على الوضع النقدي ومن ثُمَّ على الأوضاع المعيشّية في البلاد. على سبيلِ المِثال، فإن الدولة تُنفِق اليوم على أسعار صرفِ صيرفة وأسعار صرف السوق بالنسبة

للإشتراكات والمساهمات في المنظمات الدولية وتسديد خدمة الدين العام في العُملات الأجنبية بالنسبة للقروض المُيَّسرة كما لتغطيةِ شِراء المحروقات وغيرِها من المواد والمستلزمات التشغيلية، بينما لا تزال تُحَصَّل الإيرادات على سِعر صرف ١٥٠٠ ل.ل..

كما أنّ توحيد سعر الصرف يُساهم في الحَدّ من اللامساواة الإجتماعية الناتجة عن تعدُدِيّة أسعار الصرف وعن إغتِناء شريحة من المجتمع على حساب غيرها، فتأتي السياسات التصحيحية الضريبية للحَدّ من التهرُّب وتعزيز الإلتزام الضريبي وإعادة توزيع الدَّخل من الشرائح المُستفيدة من الوضع الحالي نحوَ الشرائح المُهمّشة، ما يُؤمّن التوازُن والعدالة الإجتماعية، رَكيزة **الأَمان الإجتماعي**.

دولة الرئيس، لا يُخفى على المجلس الكريم،

أن من الإجراءات التصحيحية في مشروع الموازنة، وقد تكون أهمُها لناحية تحصيل إيرادات إضافية من غير ذوي الدّخل المتوسط والمحدود، تلك المتعلِقة **بإعادة تقييم قاعدة استيفاء جميع الضرائب والرسوم ومنها الإستيراد أو ما يعرف بالدولار الجمركي** الذي سيَحُدُّ من التهرُّب الضريبي

والبيع في السوق غير الشرعية ويزيد من مداخيل الدولة ويُسهِم في تغطية عجزِها، إضافة إلى دعم القطاعات الإنتاجية لا سيما قطاعيْ الزراعة والصناعة في لبنان. وقَد يكون الهدف الأساسي من وراء شَيْطَنة ما يُعرف بالدولار الجمركي الذي يُمثِّل خطوةً تصحيحية هو إلغاؤه بِهدف المحافظة على مصالح المستفيدين من الإبقاء على إعتماد سعر الصرف الرسمي على حِساب خزينة الدولة التي هي بأمَسّ الحاجة لمداخيلَ إضافية للإنفاق على تأمين العطاءاتِ الإجتماعية والخدمات العامة للمجتمع بأكملِه.

فإن **أثر تطبيق الدولار الجمركي على الأسعار يبقى محدودًا** لا سيما في ما يَخُصّ غالبية السلع الإستهلاكية الأساسية حيث أنّ مُعظمَها (أي أكثر من ٥٠٪) مُعفى من الرسوم الجمركيّة بإستثناء تلك التي يقابِلُها صناعة محلية أو زراعة وطنية منافسة بهدف حمايتِها، ويبقى مُعدّل إرتفاع الأسعار (وهو مقدّر أن لا يتجاوز الـ ٥٪)، متواضعاً مقارنةً مع المخاطر الناجمة عن عدمِ تطبيقه وغيرِهِ من السياسات التصحيحية. فإن تدهور سعر الصرف الناتج عن أي خللٍ ماليّ يُفاقِم نِسَبَ التضخُّم ويَنعكِسُ ارتفاعاً أكبر في الأسعار.

اليوم نحن بحاجةٍ لإتخاذ قرارٍ حاسمٍ تجاه السيرِ في تطبيقِ السياسات التصحيحية، ولا سيّما الدولار الجمركي كونَها جميعُها تَصُبُّ في عمليّةِ التعافي والنهوض الإقتصادي ليس فقط من جهة ضبط العجز المالي، بل أيضا من جهة أثرِها الإيجابي على الوضع النقدي والإقتصادي وتفعيلِ الإلتزام الضريبي لأن الحَّد من التهرب الضريبي عبرَ اكتشاف المكتومين والحَدّ من استغلالِ الثغرات القانونية والتطبيقية سوفَ يؤدي حتماً الى زيادة الإيرادات الضريبية دون فرض ضرائب جديدة أو زيادة معدلات ضريبية، مما يُسهِم في توفير فرصِ عملٍ كثيرة وتقليص العجز في الميزان التجاري ينعكسُ إيجاباً على ميزان المدفوعات.

دولة الرئيس...

إن الوصول الى الإتفاق مع صندوق النقد الدولي على مستوى الموظفين Staff level Agreement كان خطوة مهمة، فالإتفاق لا يَنصُّ فقط على سياساتٍ إصلاحية هيكلية على الصعيد المالي النقدي، المصرفي، المؤسساتي والإجتماعي بل ايضاً له أبعادٌ جوهرية من شأنِها أن تساهمَ في

إعادة الثقة بلبنان وأن تُعطي حافزاً ايجابياً لإعادة احتضانِه مجدداً من قِبل جميع الدول المانحة. ومن أهم مُندرجات هذا الاتفاق، إقرار موازنة ٢٠٢٢.

دولة الرئيس،

إن مشروع موازنة ٢٠٢٢ التصحيحية سوف يَتَكامل مع مشروع موازنة عام ٢٠٢٣ الذي سيكون منسجماً مع خطّة التعافي الإقتصادي التي تَبَنَّتْها الحكومة في شهر أيار ٢٠٢٢، والذي سيَأخذ بالإقتراحات المناسبة،

وأهمّها:

١- **توحيد سعر الصرف:** الذي يهدف الى تصحيح الخَلل المالي، تفعيل الإلتزام الضريبي، تعزيز الواردات، إستقرار الوضع النقدي، وضمان العدالة الإجتماعية.

أنّ توحيد سعر الصرف يبقى التصحيح والاصلاح الاهم اليوم وهو يتطلّب سياسات مالية (وفق السياسات المالية في الموازنة العامة) و نقدية (خارج الموازنة) متزامنة:

على الصعيد المالي و في اطار مشروع موازنة ٢٠٢٢ عمدت وزارة المالية على توحيد سعر الصرف الى حدّ كبير فيما يتعلق بتحصيل الرسوم والضرائب والانفاق، وذلك لتصحيح الخلل المالي و ضبط العجز، غير أنه لم يتم تبني ذلك.

بالاشارة الى أن توحيد سعر الصرف له ابعاد اجتماعية أيضا (بالنسبة لتسديد القروض السكنية لذوي الدخل المحدود مثلا) فذلك يتطلّب التأني باتخاذ السياسات النقدية المراعية و ذلك خارج موازنة الدولة .

٢- **إجراءات إصلاحية:** منها إعتماد السياسات الضريبية العادلة والتي تهدف الى تعزيز الإيرادات على المدى المتوسّط دون تحميل أعباءٍ إضافية على ذويّ الدخل المحدود، وعلى البحث عن موارد جديدة غير مُستَغَلّة لتاريخِه، كما تعمل على وضع إجراءات لتفعيل الجباية وتمكين الإدارة الضريبية.

فتبقى الايردات اليوم مصدر التمويل الاساسي لحين استعادة الدولة قدرتها على التمويل في الاسواق المالية: لبنان يعاني اليوم من عزلة على صعيد التمويل بعد توقّفه عن دفع المستحقات وبالتالي علينا ان نعتمد حصرا على التمويل الداخلي لا سيّما من "واردات الدولة"، وعليه انّ تغطية حاجاتنا من الانفاق على اسعار الصرف الفعليّة لا تتناسب حكما مع ايرادات محصّلة على أسعار صرف ما دون ذلك ما يفاقم العجز و يعيق عمليّة التعافي.

٣- **تصحيح الأجور:** الذي يُعتَبَر من أهم أولويّات الإصلاحات المرجوَّة في المرحلة المُقبلة، حيثُ تراجح الإنفاق على الرواتب والأجور من ١٢% من الناتج المحلي قبل الأزمة الى ٥% في العام ٢٠٢١، ولكنْ، من الجدير ذكره أنه ورُغم الحاجة المُلِحَّة لتعويض القُدرة الشرائية وتفعيل الإنتاجيّة لتأمين الخدمات العامة للمواطنين كافة، الّا أن أي تصحيحٍ للأجور يجبُ أن يترافق مع خِطّةٍ إصلاحيةٍ كاملةٍ متكاملة على المدى المتوسّط الأمد، تتطلّبُ مسحًا شاملًا للوظائفِ

في القطاع العام بكافة أسلاكِه، وإعادة النظر بأُسسِ التوظيفِ والتقاعدِ والتعويضات.

وبالخلاصة يَبقى الهَدف الأساسي تقليصُ مستويات العجز بهدف احتواءِ الحاجات التمويلية وتخفيض نِسَب الدين العام لسلامة الوضع المالي والنقدي على المدى القريب والمدى المتوسط.

دولة الرئيس،

إنَّ إقرار مشروع الموازنة يهدُف الى إعادة إرساء أُسُس العمل المؤسساتي وسلامة المالية العامة وضمانتِهما، كما وهو اليوم أيضاً من أبرز الشروط المُسْبَقَة للإتفاق مع صندوق النقد الدولي، والأهم أن إقرار مشروع الموازنة يساهِم في تعزيزِ ثقةِ المواطن والمجتمع الدولي في عزيمة الدولة بالبدء بالإصلاحات المَرجوَّة والنهوض بالإقتصاد بهدف البدء في الخروج من الأزمة.

وفي هذا الاطار، أتمنى من المجلس الكريم البَتّ بالمواد التصحيحية والاصلاحية المُعَلَّقَة في مشروع الموازنة كما أُحيلَ الى مجلس النواب لأَبعادِها المالية والإقتصادية.

أجوبة متفرّقة على أبرز المواضيع التي اثيرت:

موازنة أو الاستمرار على الانفاق وفق القاعدة الاثني عشرية/ سلف خزينة: أفضل الخيارين؟

فان عدم اقرار الموازنة يعني الابقاء على الانفاق وفق القاعدة الاثني عشرية بحسب موازنة العام ٢٠٢٠ (اخر موازنة أقرّت) والبعيدة كل البعد عن الواقع اليوم، و الانفاق بسلف خزينة و بقوانين متفرّقة، ما يمسّ بالانتظام المالي السليم.

التأخير في انجاز قطع حساب ٢٠٢٠/ و التأخير في نشر الاحصاءات المالية

ان وزارة المالية اداراة عامة وتعاني ما تعانيه كافة الادارات من نقص في الامكانيات البشرية (نقص في الملاك، هجرة الموظفين)، التشغيلية والتقنية (تدهور الانظمة الالكترونية....) ما يعيق العمل و انجاز قطع الحساب و اصدار و نشر الارقام المالية، ومع ذلك تم اصدار ونشر وضعية المالية العامة للعام٢٠٢٠ – ٢٠٢١ وفق المحقق الفعلي أو ما يسمى بتنفيذ موازنة لا و بل فاليوم تعكف وزارة المالية حالياً على انجاز قطع الحساب ٢٠٢٠ في اقصى سرعة ممكنة.

الأملاك البحرية:

ان رسوم الاشغال الشرعي والغرامات على الاشغال غير الشرعي للأملاك العامة البحرية تحدد بموجب مرسوم يصدر عن مجلس الوزراء وتعكف وزارة المالية ووزارة الاشغال العامة والنقل على زيادة الرسوم وقد اصبحت هذه الورشة في مراحلها النهائية وسيتم اصدار التعديل قبل نهاية هذا العام ليطبق ابتداء من بداية العام المقبل لان النص القانوني يتضمن "أن تعديل الرسوم يسري ابتداء من بداية السنة التالية لصدور النص"، علماً ان الجهات التي توجبت عليها غرامات ناتجة عن مخالفات شملها القانون الصادر في العام ٢٠١٧، كانت موضوع متابعة من جانب النيابة العامة.

زيادة الضرائب والرسوم

ان الكلام عن زيادة الضرائب غير دقيق لان مشروع الموازنة يشتمل على الكثير من الاعفاءات الضريبية التحفيزية وزيادة التنزيلات العائلية أربع مرات إضافية وزيادة شطور الإيرادات التي تخضع للضريبة مرتين إضافيتين.

أما بالنسبة للرسوم فقد تم زيادة بعضها لان الرسم يتوجب مقابل خدمة تقدمها الدولة وارتفاع كلفة تقديم الخدمة عل الدولة (بنزين – موظفين – كهرباء – تجهيزات – اوراق) اتلمبرر صيالنة الخ

يستوجب زيادة الرسم، وقد تم الحرلاص على ان لا تكون الزيادة كبيرة وان لا تستهدف الخدمات المتكررة .

بالنسبة للصحّة والتربية:

أولاً لا ننسى أن جميع القطاعات تعاني وقد تم رفع قيمة الاحتياطي لمواجهة تقلبات سعر الصرف وارتفاع الأسعار كما وحاجات الإدارات والمؤسسات العامة.

وقد أُعطيت الأولوية للقطاع الصحي والاجتماعي والتربوي بالدرجة الأولى قدر الإمكانات وهذا ما يظهر عند أي مقارنة مع السنوات السابقة من جهة ومع باقي الإدارات من جهة أخرى.

بالنسبة للقطاع الصحي فقد أُضيف الى الاعتمادات الملحوظة في قانون الموازنة السابق أكثر من ٥٧٥٠ مليار للنفقات ذات الصلة الى جانب ما أُضيف للنفقات الجارية من قرطاسية ومطبوعات وغيره .

وقد تراوحت الزيادات بين ٤ أضعاف و ٧ أضعاف على نبذات الاستشفاء والمعالجة في المستشفيات وفي المراكز الطبية وما يتعلق بتقديمات المرضى والأمومة والأدوية واللوازم المتخصصة وغيرها، هذا الى جانب الإضافات التي لحقت بصناديق التعاضد سواء في الموازنة او عبر النقل من الاحتياطي.

كذلك الأمر بالقطاع التربوي ، الذي شهد زيادة في الاعتمادات لمواجهة ارتفاع الاسعار بالاضافة ايضا الى مضاعفة الاعتمادات العائدة لرواتب المتعاقدين مرتين على الأقل بعد مضاعفة أجر الساعة في المديرية العامة للتربية التعليم الأساسي والتعليم الثانوي وايضا للتعليم المهني والتقني بما يزيد عن ٣٢٨ مليار ، كما تم نقل من احتياطي الموازنة مبالغ عدة بحسب الطلب. وهنا نشير الى صدور ٣ مراسيم لصالح الجامعة اللبنانية لدفع المساعدة الاجتماعية وتعويض النقل المؤقت وذلك لدعم وتسيير أمورها بما يزيد عن ٢٨٠ مليار ليرة لبنانية بحيث أعطيت لها الأولوية في النقل من الاحتياطي الذي لا يكفي حالياً لدفع كل المساعدات الاجتماعية العائدة للمؤسسات العامة.

وبالتالي فإن الحكومة عموماً ووزارة المالية خصوصاً وبالرغم من الأوضاع الوظيفية المتردية تسعى جاهدة الى تسيير المرفق العام ومواجهة التحديات على مختلف الصعد.